أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

The effect of applying International Auditing Standard No. (240) on the responsibilities of the auditor in detecting and preventing fraud when reviewing financial statements in reducing creative accounting practices

شبرو نذير [1] ، بن خليفه بالقاسم [2]،

[1] طالب دكتوراه ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر) ، chebrou-nadir@univ-eloued.dz

[2] أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر) ، benkhelifa-belgacem@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/09؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/06/09؛ **تاريخ النشر**: 2021/06/30

ملخص: تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي حول الكشف عن الغش من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية(240) ومدى التزام مراجعو الحسابات بمسؤولياتهم المهنية إلي تعزز قدرتهم في تحديد مخاطر الغش و تحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه.

قد توصلت الدراسة إلي أن مسؤوليات المراجع الخارجي تكمن في التأكد من صحة القائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها ، وكذلك تتوقف نجاعة محافظ الحسابات في منهج عمليه وإتباع معيار المراجعة الدولي رقم (240) فهو خطوة نحو التنفيذ الجيد نحو المراجعة.

الكلمات المفتاح : محاسبة الإبداعية، قوائم المالية، الخطأ، الغش ،أساليب محاسبة إبداعية .

تصنيف JEL : M41.

Abstract: Our study aims to shed light on the responsibilities of the external auditor about detecting fraud through the application of international auditing standards (240) and the extent of the auditors 'commitment to their professional responsibilities to enhance their ability to identify fraud risks and identify the factors that lead to its discovery.

The study concluded that the responsibilities of the external auditor are to ensure that the financial statement is correct and free from fraud, errors and fundamental misstatement in it, as well as the efficiency of the accounts portfolios in their methodology and the adoption of International Auditing Standard No. 240, which is a step towards good implementation towards the audit.

Keywords: creative accounting ; financial statements ; error; fraud; creative accounting techniques.

Jel Classification Codes : M41.

I- تمهيد :

تكمن أهمية المراجعة في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد وضعت معاير التدقيق لإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز ومن اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة، لقد تمثلت مخاطر عملية المراجعة التي يمكن تجنبها والتي تواجه مراجعي الحسابات إما معظمها أو واحدة منها في مخاطر ناجمة عن استعمال المحاسبة الإبداعية ، ومن مسؤوليات المراجع الخارجي أن يقوم بفحص تلك التقديرات والتأكد من صحتها ودقتها من حالات غش وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية، حيث يعتبر المراجع الخارجي مسئولا عن اكتشاف معظم حالات الغش والإفصاح عنها، إن وجود حالات الاحتيال في البيانات المالية من جراء ممارسات المحاسبة الإبداعية سوف تؤثر بشكل جوهري على صحة وعدالة القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة، وبالتالي تؤثر على مستخدمي هذه القوائم المالية باتخاذهم قرارات اقتصادية غير صحيحة.

ومن هنا وجب على مدققي الحسابات الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية، ولاسيما معيار التدقيق الدولي رقم (240) ،"الخاص بمسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية "،وكذلك قواعد السلوك المهني التي تنظم مهنة تدقيق الحسابات، ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص البيانات المالية المقدمة إليهم، وكذلك الالتزام بتطبيق الإجراءات اللازمة لاكتشاف التحريفات والتلاعب في القوائم المالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية لها.

تتمثل مشكلة الدراسة بوجود مخاطر تواجه مدقق الحسابات الخارجي عند القيام بعملية التدقيق والمتمثلة في احتمالية عدم الكشف عن التحريفات المادية (الجوهرية) في البيانات المالية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا ما يجعل المدقق يتحمل عبئا يتطلب منه أن يبذل العناية المهنية اللازمة في إجراء عملية التدقيق، وأن يطبق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.

- **إشكالية الدراسة:**

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور تطبيق معيار التدقيق رقم(240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- **الأسئلة الفرعية:**

- ما مفهوم المعيار الدولي للتدقيق 240 وفيما يتمثل الخطأ والغش؟
- ماهية مواطن الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية؟.
- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟ وما هي أهم أساليبها ودوافعها؟
- كيف يتم الحد من المحاسبة الإبداعية عن طريق تطبيق المعيار الدولي رقم (240)؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 ومسؤولياته في الحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية . كما أن مسألة اكتشاف حالات الغش أصبحت محور إهتمام المراجع الخارجي ومن مسؤولياته للتأكد من صحة القوائم المالية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلي التعرف على المعيار الدولي للتدقيق رقم(240) وعلى مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والخطأ ، و التعرف على المحاسبة الإبداعية وأساليب ودوافع استعمالها، وأثر تطبيق المعيار الدولي للتدقيق (240) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

- **منهج الدراسة:**

ومن اجل الإلمام والإحاطة بموضوع البحث انتهجنا في الدراسة الأسلوب المنهج الوصفي.

II. الإطار النظري للدراسة :

أولا :مفهوم المعيار الدولي للمراجعة رقم(240)

يتناول هذا المعيار الدولي للمراجعة مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالغش عند مراجعة القوائم المالية، ويستفيض على وجه الخصوص في كيفية تطبيق معيار المراجعة (315) "تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأةوبيئتها"ومعيار المراجعة (330) "استجابات المراجع للمخاطر المقيمة" فيما يتعلق بمخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.[1]

للإلمام بمفهوم المعيار سنتطرق إلى معرفة كل من مفهوم الخطأ والغش.

1- مفهوم الخطأ:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث وكذلك المنظمات المهنية التي اعتنت بتوضيح مفهوم الخطأ من الناحية المحاسبية من بين هذه المفاهيم نذكر منها:

عرف الخطأ على أنه " عبارة عن قيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية أي عن غير قصد".[2]

وعرف أيضا بتلك " الأخطاء الحسابية و الكتابية في السجلات و التقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو تفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية".[3]

2- أنواع الأخطاء:

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفاتر و السجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا بمختلفة نذكر منها:

2-1- أخطاء الحذف أو السهو: وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عد القيام بتحويلها إلى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن .أما الحذف أو السهو اكتشاف الخطأ.[4]

2-2- أخطاء عمدية: هي الأخطاء التي تتم مع التدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة وتغطية اختلاس معين.

2-3- أخطاء غير عمديه: هي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد ولا تكون هناك تدبير للقيام بها وتنتج عن جهل بالمبادئ المحاسبية أو التقصير.[5]

2-4- الأخطاء الكتابية: تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة بجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، وفي الحالة أخري ترحيل

نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلا بدلا من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه.[6]

3- مفهوم الغش:

وهناك العديد من الدراسات والأبحاث وكذلك المنظمات المهنية أعطت للغش مفهوم غش من بين هذه المفاهيم نذكر منها:

عرف الغش على أنه " فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية".[7]

كما عرف على أنه " هو التحريف المادي المتعمد من قبل شخص أو أكثر لأجل التضليل للطرف الأخر الذي سيتأثر به الغش وربما سيشمل:

- التغيير والتحريف أو التزوير في السجلات والمستندات؛
- سوء استعمال الموجودات؛
- عدم تطبيق السياسات المحاسبية بصورة صحيحة أو تفسيرها بصورة خاطئة".[8]

4- أنواع الغش:

وتتمثل في ما يلي:

4-1- غش واحتيال العاملين: يقوم هذا النوع بشكل عام علي سرقة الأصول من قبل العاملين ويصاحبه ارتكاب أخطاء بغية تغطية هذه السرقات وهذا النوع يمكن الحد من خلال قيام الإدارة بتصميم رقابة داخلية جيدة وقيام المراجع بدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للإدارة وان وجود رقابة داخلية جيدة يقلل من إمكانية ارتكاب هذا النوع من الغش.[9]

4-2- غش واحتيال الإدارة: هي الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.[10]

4-3- الغش الناتج عن تحريفات ذات صلة بسوء استخدام الأصول: حيث تشمل هذه التحريفات سوء استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها، كأن يتم اختلاس المتحصلات النقدية أو سرقة المخزون، أو أن يتواطأ موظفو الشركة مع طرف ثالث في سبيل اختلاس احد الأصول.[11]

5- أسباب وعوامل ارتكاب الخطأ والغش:

هناك عدة أسباب لارتكاب الأخطاء المتعمدة الاحتيال ومن هذه الأسباب:[12]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بخصوص تسجيل ترحيل تبويب وتلخيص وعرض البيانات؛
- السهو عدم العناية إهمال وتقصير من موظفي الحسابات في أداء عملهم.

وبالإضافة إلى هذين السببين الرئيسين هناك عدة أسباب أخرى:[13]

- الرغبة في الاختلاس بعض موجودات المشروع؛- محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق؛
- محاولة الإدارة التأثير علي القوائم المالية بحيث تخدم أغراضا معينة؛
- محاولة التهرب من الضرائب.

6- الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية:

وسنتطرق هنا إلى نقطتين وهما كما يلي:[14]

6-1- مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها:

تمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وتتمثل هذه في ثلاث مراحل:

6-1-1- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى: وتتمثل هذه المرحلة في ثلاث أنواع وهي التحليل الغير السليم للعمليات،حذف عمليات كان يجب تقيدها، إدراج عمليات كان يجب حذفها.

6-1-2- مرحلة الترحيل والتجميع: وهذه هي مرحلة الإعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ، وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية، أو حتى عند إعداد موازين المراجعة.

6-1-3- مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية: وفي هذه المرحلة يكون فرص الغش وارتكاب الأخطاء متعددة ومنها:

-إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كم في حالة تضخيم الموجودات أو إظهار إرباح غير محققة بقائمة نتيجة الإعمال؛

- حذف بعض البنود و المبالغ من القوائم المالية كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كليه.

6-2- إخفاء الأخطاء والغش:

قد يحاول المحاسب أو ماسك الدفاتر أحيانا أن يخفي جهله وعدم كفأته بارتكاب خطا عمدي ولكن بحسن نية كما في حالة المحاسب موازنة ميزان المراجعة صوريا بتغير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام إدارة المشروع، وأن محاولة إخفاء الاختلاس يكون نوعين :

6-2-1- تغطية مؤقتة: وتتطلب منه إعادة عملية التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.

6-2-2- تغطية ثابتة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

ثانيا :ماهية المحاسبة الإبداعية

1- مفهوم المحاسبة الإبداعية:

لقد اختلفت المفاهيم التي تناولت المحاسبة الإبداعية باختلاف الباحثين والكتاب نذكر منها:

عرفت على أنها " مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة أصحاب المؤسسة وللمحاسبة الإبداعية مظهر قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي عن الاستفادة من الثغرات والقوانين والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة،ومظهر غير قانوني ينتج عنه تواطؤ مدقق الحسابات الخارجي وتتضمن تلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية".[15]

كما عرفت بأنها إجراءات أو خطوات يتم استخدامها للتلاعب بالأرقام المالية وذلك لخداع مستخدمي التقارير المالية، وهي كذلك أي إجراء أو خطوة نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.[16]

كما عرفت بأنها التقارير التي تشمل الأخطاء المقصودة، بما في ذلك عدم ذكر مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية.[17]

كما عرفت بأنها التغيير المتعمد وتزوير المعلومات المالية لإرضاء الإدارة بقصد خداع المستخدمين إما من خلال إنشاء موقف يمكن تصوره للشركة إلى الغرباء أو إرضاء توقعات مالكي المؤسسة.[18]

كما عرفت أنها " المحاسبة الإبداعية هي تحويل أرقام المحاسبة المالية من ما هي عليه في الواقع إلى ما يرغب فيه المحضر من خلال الاستفادة من القواعد الحالية و / أو تجاهل بعضها أو جميعها".[19]

2- خصائص المحاسبة الإبداعية:

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص، والتي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع والمتمثلة في:

- قدرة المحاسب علي التخيل والحدس؛
- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس؛
- اعتماد المحاسب علي التعليمات المبنية علي الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية؛[20]
- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ، المعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- ممارسي المحاسبة الإبداعية غالبا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي ترغبون فيه؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.[21]

3- تقنيات المحاسبة الإبداعية:

وتتمثل ممارسات المحاسبة الإبداعية في تقنيات مختلفة وهي كما يلي:

- خلق إيرادات وهمية وخيالية؛
- التلاعب بالأنشطة الحقيقية وإعطاء خصومات زائدة للمبيعات في نهاية العام؛
- تعديل (زيادة) مخزون نهاية العام مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة السلع المباعة وزيادة في إجمالي الربح؛
- رسملة المصروفات ، أي تسجيل مختلف مصروفات التشغيل (أي مصروفات الأصول الثابتة المكتسبة وتحسينها) كتكاليف تخضع للإطفاء؛[22]
- تمهيد الربح: هذه هي عملية التلاعب بالأرباح المبلغ عنها من خلال الاعتراف ببعض الأصول أو الخصوم المصطنعة وإطلاقها في الربح أو الخسارة المكتسبة؛
- التمويل خارج الميزانية العمومية حيث يتم ترتيب المعاملات بشكل متعمد لتمكين المنشأة من الاحتفاظ بالموجودات الهامة وخاصة المطلوبات خارج قائمة المركز المالي؛
- إدارة الأرباح المكثفة: تحسين الأرباح والأرباح بشكل مصطنع من خلال الاعتراف بإيرادات المبيعات قبل اكتسابها؛
- توقيت المعاملة ويمكن تحديد توقيت المعاملات الحقيقية لإعطاء الانطباع المطلوب في الحسابات. على سبيل المثال ، تمتلك الشركة استثمارًا قدره 2 مليون بتكلفة تاريخية يمكن بيعها بسهولة مقابل 4 مليون ، وهي القيمة الحالية. لمديري الأعمال الحرية في اختيار السنة التي يبيعون فيها الاستثمار وبالتالي زيادة الربح في الحسابات؛
- التقدير والحكم والتنبؤ أي أن المعايير المحاسبية تعطي الإدارة حرية التقدير لتقدير الأحداث والحكم عليها والتنبؤ بها. على سبيل المثال ، تقدير العمر الإنتاجي للأصول من أجل حساب الاستهلاك؛[23]
- التلاعب بالمخزون و يجوز للشركات المشاركة في معالجة المخزون إما عن طريق التلاعب في كمية المخزون أو عن طريق تقييمه. في السنوات التي تحتاج إلى زيادة الأرباح ، يمكن التلاعب بالكمية من خلال إجراء عملية جرد صارمة بشكل خاص. إن مخصصات المخزون المطلق وبطيء الحركة وتغيير الطريقة الفعلية لتقييم المخزون هي ممارسات التلاعب بقيم المخزون؛

– رسوم الحمام الكبيرة و في هذه التقنية ، بدلاً من إظهار الخسائر لبضع سنوات ، تظهر خسارة كبيرة لمدة عام واحد عن طريق تحميل جميع النفقات في تلك السنة. يمكن القيام بذلك إذا كانت هناك أسباب واضحة لضعف الربحية في ذلك العام ، وتشعر الإدارة أنه من خلال جمع كل النفقات في سنة سيئة واحدة ، يمكن أن تبدأ في إظهار أرباح أفضل في السنوات التالية.[24]

4- دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

يمكن أن نلخص دوافع الإدارة من استخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية في النقاط الآتية:

4-1- تحقيق مكاسب شخصية: تعد المكاسب الشخصية من أهم دوافع الإدارة من استخدام المحاسبة الإبداعية بالتعاون مع مدقق الحسابات الخارجي وعلى حساب كل الأطراف ذات المصالح في الشركة، بل يكون أحيانا على حساب الاقتصاد القومي والمجتمع ككل كما ظهر خلال الأزمة المالية الحالية.

4-2- الحصول على تمويل أو المحافظة عليه: قد تلجأ الشركة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط أو الموقف المالي محاسبيا وليس حقيقيا، لتحقيق شروط التمويل المطلوبة من قبل المؤسسات المالية.[25]

4-3- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: بهدف تعظيم القيم المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.

4-4- لغايات التلاعب الضريبي: من خلال تخفيض الأرباح والإرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.[26]

4-5- زيادة الاقتراض من البنوك: يستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤتمرات الائتمانية بهدف تقييم المؤسسات كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه المؤسسات لذلك تلجأ هذه المؤسسات لأساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين تلك المؤشرات والمعايير، الأمر الذي سوف يؤثر ايجابيا على عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض.

4-6- التصنيف المهني: للحصول على تصنيف مهني متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استثناء إلى المؤشرات والمعايير المالية تستخلص البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدها المؤسسات، لذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.[27]

4-7- الوفاء بالمتطلبات اللازمة: تتقيد الشركات وإدارتها بالعديد من المتطلبات القانونية والتعاقدية وأحياناً أخرى بالمتطلبات التنافسية اللازمة للاستمرار والمحافظة على الحصة السوقية، إن تحقيق هذه المتطلبات يمكّن الشركة من المحافظة على عملائها وزبائنها واستمرار تطورها، لذلك تستخدم الشركات أساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء بالمتطلبات اللازمة عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق تلك المتطلبات.

4-8- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: غالباً ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها، وهنا تلجأ لإعادة تمويل نفقاتها، والتزاماتها، من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبياً وليس حقيقياً لتحقيق شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية[28]

ثالثا إجراءات التدقيق الواردة في المعيار رقم 240 في الكشف والتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

أشار المعيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالاحتيال إلى إجراءات ومتطلبات مهنية يجب مراجع الحسابات التقيد بها والالتزام بها عند عملية مراجعة البيانات المالية للمنشاة وتتمثل في ما يلي:

1- نزعة الشك المهني:

وفقا للمعيار الدولي 240 يتطلب على المراجع دائما الحفاظ على نزعة الشك المهني التشكيك الدائم فيما إذا كانت المعلومات وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها توحي بوجود تحريف جوهري بسبب الغش. ويشمل ذلك النظر في مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة وأدوات الرقابة على إعدادها وصونها،عند الاقتضاء. وبسبب خصائص الغش، فإن نزعة الشك المهني للمراجع تُعد ذات أهمية خاصة عند النظر في مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.

وحيث أنه لا يُتوقع من المراجع أن يتجاهل خبرته السابقة بخصوص أمانة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بالحوكمة، إلا أن ممارسة المراجع لنزعة الشك المهني تكون ذات أهمية كبيرة عند النظر في مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش نظراً لأنه قد يوجد تغير في الظروف.[29]

2- المناقشة بين فريق أعضاء العمل:

ينبغي على أعضاء فريق العمل مناقشة إمكانية تعرض القوائم المالية الخاصة بالمنشاة لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش أو التدليس.-يقتضي المعيار الدولي رقم 315 من أعضاء فريق العمل مناقشة إمكانية تعرض القوائم المالية الخاصة بالمنشاة لتحريف هام ومؤثر وتلقي هذه المناقشة الضوء على قابلية تعرض القوائم المالية لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش.

كما تشمل المناقشة الشريك لمسئول الذي يستخدم الحكم المهني وخبرته السابقة مع المنشاة ومعرفته لتطورات الحالية لتحديد الأعضاء الآخرين من فريق العمل الذي ينبغي أن ينضموا للمناقشة وفي العادة تضم المناقشة الأعضاء الأساسيين في فريق العمل كما تتيح هذه المناقشة الفرص لفريق العمل الأكثر خبرة في المشاركة بتصوراتهم عن كيفية وإمكانية تعرض القوائم المالية لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش.- كما انه ليس هناك داع لإبلاغ جميع أعضاء فريق العمل بالقرارات التي تم التوصل إليها في هذه المناقشة.[30]

3- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها:

عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة لفهم المنشاة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشاة والتي يقتضيها معيار التدقيق الدولي رقم 315 وينبغي إن ينفذ المراجع الإجراءات الموضحة أدناه للحصول على معلومات بقصد استخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال وهي:

3-1- الإدارة والآخرون ضمن المنشاة: يجب على المدقق إجراء استفسارات من الإدارة في ما يلي:

- تقييم الإدارة لمخاطر احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال؛
- أسلوب الإدارة في التحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في المنشاة بما في ذلك أية مخاطر معينة للاحتيال حددتها الإدارة أو تم إبلاغها لها؛
- اتصال الإدارة إن وجد مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بأساليبها في تحديد مخاطر الاحتيال في المنشاة واستجابة لها؛
- اتصال الإدارة وان وجد مع الموظفين فما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي؛
- يجب على المدقق عمل استفسارات للإدارة وللرقابة الداخلية وللآخرين داخل المنشاة حسبما ما هو مناسب لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه يؤثر على المنشاة؛
- بالنسبة لتلك المنشآت التي يكون فيها قسم تدقيق داخلي يجب على المدقق عمل استفسارات حول الأفراد المناسبين ضمن المهنة لتحديد ما إذا كان يتمتعون بالمعرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه أو مزعوم يؤثر على المنشاة وللحصول على آرائه حل مخاطر الاحتيال.[31]

3-2- المكلفون بالحوكمة: ويتمثل في:

- ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة، يجب على المراجع التوصل إلى فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة لعملية الإشراف على آليات الإدارة الخاصة بتحديد مخاطر الغش في المنشأة والاستجابة لها، وفهم للرقابة الداخلية التي وضعتها الإدارة للتخفيف من تلك المخاطر؛

- ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة، يجب على المراجع الاستفسار من المكلفين بالحوكمة لتحديد ما إذا كان لديهم علم بأي غش فعلي أو مشتبه فيه أو مزعوم يؤثر على المنشأة. وتتم هذه الاستفسارات، في جزء منها، لتأييد ردود الإدارة على الاستفسارات التي أُرسلت إليها.

3-3- دراسة العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة: يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت العلاقات غير المألوفة أو غير المتوقعة التي تم تحديدها من خلال الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحسابات الإيرادات، قد تشير إلى مخاطر وجود تحريف جوهري بسبب الغش.

3-4- دراسة المعلومات الأخرى: يجب على المراجع أن ينظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى التي حصل عليها تشير إلى مخاطر وجود تحريف جوهري بسبب الغش.[32]

3-5- تقويم ودراسة عوامل خطر الغش: ينبغي على المدقق أن يقيم فيما كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من الإجراءات الأخرى لتقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة المنفذة تشير إلى وجود واحد أو أكثر من مخاطر الاحتيال وفي حين قد تشير عوامل مخاطر الاحتيال بالضرورة إلى وجود الاحتيال إلا أنها كثير ما كانت توجد ضمن الظروف التي تحدث فيها عمليات الاحتيال ولذلك فإنها قد تشير إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال .[33]

4- تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش وتقييمها:

- وفقاً لمعيار المراجعة (315)، يجب على المراجع تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش وتقييمها على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرارات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات؛

- عند تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش وتقييمها، يجب على المراجع، بناءً على افتراض وجود مخاطر غش في إثبات الإيرادات، تقويم أنواع الإيرادات أو معاملات الإيرادات أو الإقرارات التي تنشأ عنها مثل هذه المخاطر. وتحدد الفقرة 48 التوثيق المطلوب عندما يخلص المراجع إلى عدم انطباق هذا الافتراض في ظروف ارتباط المراجعة، وبالتالي عدم تحديده لإثبات الإيرادات كأحد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش؛

- يجب على المراجع أن يتعامل مع المخاطر المقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على أنها مخاطر مهمة، وبناءً عليه، وطالما أنه لم يقم بذلك بالفعل، يجب على المراجع أن يتوصل إلى فهم لأدوات الرقابة ذات العلاقة الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة ذات الصلة بهذه المخاطر.[34]

5- الاستجابات للمخاطر المُقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش:

وتتمثل في ما يلي:[35]

5-1- الاستجابات العامة: وفق المعيار المراجعة (330) ، عند تحديد الاستجابات العامة لمواجهة المخاطر المقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى القوائم المالية، يجب على المراجع:

– تحديد العاملين والإشراف عليهم، مع الأخذ في الحسبان معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين ستُوكل إليهم مسؤوليات مهمة في الارتباط، وتقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش التي ينطوي عليها الارتباط؛

– تقويم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المنشأة، وخصوصا تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة، قد يكون مؤشراً على وجود تقرير مالي مغشوش بسبب جهود الإدارة الرامية إلى إدارة الأرباح؛

– تضمين عنصر المفاجأة في اختياره لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

5-2- إجراءات المراجعة للاستجابة للمخاطر المُقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى الإقرارات:

وفقا لمعيار المراجعة (330) ، يجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية تستجيب في طبيعتها وتوقيتها ومداها للمخاطر المقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى الإقرارات.

5-3- إجراءات المراجعة للاستجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأدوات الرقابة: تحظى الإدارة بوضع فريد يمكِّنها من ارتكاب الغش بسبب قدرتها على التلاعب في السجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة عن طريق تجاوز أدوات الرقابة التي تبدو وكأنها تعمل بفاعلية، وهي على خلاف ذلك. وعلى الرغم من اختلاف مستوى خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة من منشأة لأخرى، فإن هذه المخاطر موجودة في جميع المنشآت. وبسبب عدم القدرة على توقع الطريقة التي يمكن أن يحدث بها مثل هذا التجاوز، فإن ذلك يعد خطراً لوجود تحريف جوهري بسبب الغش،ومن ثم يُعد خطراً مهماً.

بغض النظر عن تقييم المراجع لمخاطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة، يجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لتحقيق ما يلي:

– اختبار مدى مناسبة قيود اليومية المسجّلة في دفتر الأستاذ العام، والتعديلات الأخرى التي تمت عند إعداد القوائم المالية. وعند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمثل هذه الاختبارات؛

– فحص التقديرات المحاسبية للتحقق مما إذا كانت تحتوي على تحيز، وتقويم ما إذا كانت الظروف التي أدت إلى وجود التحيز، إن وجد، تمثل خطراً لوجود تحريف جوهري بسبب الغش وعند إجراء هذا الفحص؛

– بالنسبة للمعاملات المهمة التي تتم خارج المسار الطبيعي لعمل المنشأة، أو التي تبدو غير مألوفة في ضوء فهم المراجع للمنشأة وبيئتها والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة، يجب على المراجع تقويم ما إذا كان المبرر التجاري لهذه المعاملات يشير إلى إمكانية الدخول فيها كوسيلة لإعداد تقرير مالي مغشوش أو لإخفاء اختلاس الأصول.

6- تقويم أدلة المراجعة:

– ينبغي على المدقق أن تقويم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المنفّذة قرب نهاية المراجعة، عند تكوين استنتاج عام بشأن ما إذا كانت القوائم المالية متّسقة مع فهم المراجع للمنشأة، تشير إلى وجود خطر تحريف جوهري بسبب الاحتيال؛

– وفي حالة حدد المدقق بيان خطئً، يجب عليه تقويم ما إذا كان ذلك الخطأ يُعدّ مؤشراً على وجود احتيال. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، فينبغي على المراجع تقويم الآثار المترتبة على هذا التحريف بالنسبة لجوانب التدقيق؛

– إذا حدد المراجع تحريفاً، سواءً كان جوهرياً أو غير جوهري، وكان لديه من الأسباب ما يدعوه للاعتقاد بأن هذا التحريف نتيجة لغش، أو يمكن أن يكون نتيجة لغش، وأن الإدارة وتحديداً (الإدارة العليا) متورطة في هذا التحريف، فيجب عليه إعادة النظر في تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الاحتيال، وأثرها الناجمة على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها؛

– إذا تأكد المراجع من أن القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري نتيجة لغش، أو كان غير قادر على استنتاج ذلك، فيجب عليه تقويم ما يترتب على ذلك من آثار على التدقيق.[36]

7- الإفادات المكتوبة:

يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات خطية من الإدارة، و عندما يكون مناسبا أولئك المكلفين بالحوكمة بأنها:

- يعترف بمسؤوليتهم عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عنها لمنع واكتشاف الاحتيال؛
- أفصح للمدقق عن نتائج تقييم الإدارة للمخاطر أن البيانات المالية قد تشمل أخطاء جوهريا نتيجة للاحتيال؛
- أفصحت للمدقق عن معرفته بحدوث الاحتيال، أو الاحتيال مشتبه فيه، يؤثر على المنشأة ويشمل الإدارة، أو الموظفون الذين لهم أدوار مهمة في الرقابة الداخلية؛ أو أشخاص آخرون، حيث يمكن أن يكون للاحتيال تأثير جوهري على البيانات المالية؛
- أفصحت للمدقق عن معرفتهم بأية ادعاءات بوجود احتيال، أو احتيال مشتبه فيه، يؤثر على البيانات المالية للمنشأة والتي أبلغ عنها موظفون أو موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون.[37]

8- البلاغات إلى الإدارة والمكلفين بالحوكمة:

وتتمثل في ما يلي:

- ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، فإن المراجع إذا حدد وجود غش، أو حصل علي معلومات تشير إلى احتمال وجود غش، فيجب عليه إبلاغ هذه الأمور في الوقت المناسب إلى المستوى الإداري المناسب، بهدف إبلاغ من يتحملون المسؤولية الرئيسية عن منع الغش واكتشاف حدوثه بالأمور ذات الصلة بمسؤولياتهم؛
- ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة، وتوصل المراجع إلى وجود، أو اشتبه في وجود غش متورط فيه الإدارة أو الموظفون الذين لهم أدوار مهمة في الرقابة الداخلية أو أشخاص آخرون؛
- عندما يؤدي الغش إلى تحريف جوهري في القوائم المالية،فيجب على المراجع إبلاغ هذه الأمور للمكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب. وفي حالة اشتباه المراجع في حدوث غش تورطت فيه الإدارة، فيجب عليه أن يبلغ هذه الشكوك ل:لمكلفين بالحوكمة وأن يناقش معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة اللازمة لاستكمال المراجعة. ويلزم تقديم هذه البلاغات للمكلفين بالحوكمة ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح ؛
- ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، يجب على المراجع أن يُبلّغ المكلفين بالحوكمة بأي أمور أخرى ترتبط بالغش، وتُعد، بحسب حكم المراجع، ذات صلة بمسؤولياتهم.

9- التقرير عن الغش لسلطة معنية خارج المنشأة:

في حالة قيام المراجع بتحديد حدوث غش أو اشتباهه في حدوثه، فيجب عليه أن يحدد ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة:

- تتطلب منه أن يقوم بالتقرير عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة؛
- تفرض مسؤوليات قد يكون من المناسب بموجبها، في ظل الظروف القائمة، أن يقوم بالتقرير عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة. [38]

10- التوثيق:

على المراجع أن يُضمّن في توثيقه لأعمال المراجعة، فيما يتعلق بفهم المراجع للمنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الجوهري وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (315) ما يلي:[39]

- القرارات المهمة التي تم التوصل إليها أثناء المناقشة بين أعضاء فريق الارتباط، فيما يتعلق بقابلية تعرّض القوائم المالية للتحريف الجوهري بسبب الغش؛

– المخاطر المحددة والمقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى القوائم المالية ومستوى الإقرارات؛

– يجب على المراجع أن يُضمِّن ما يلي في توثيقه لأعمال المراجعة فيما يتعلق باستجاباته لمخاطر التحريف الجوهري المقيّمة، وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (330):

– الاستجابات العامة للمخاطر المقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى القوائم المالية، وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، وعلاقة تلك الإجراءات بالمخاطر المقيَّمة للتحريف الجوهري بسبب الغش على مستوى الإقرارات؛

– نتائج إجراءات المراجعة، بما في ذلك تلك الإجراءات المصممة لمواجهة خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة.

– يجب على المراجع أن يُضمِّن في توثيقه لأعمال المراجعة البلاغات المتعلقة بالغش التي تم إرسالها إلى الإدارة والمكلفين بالحوكمة والسلطات التنظيمية وغيرهم؛

– إذا خلص المراجع إلى أن الافتراض المسبق بوجود خطر تحريف جوهري بسبب الغش يتعلق بإثبات الإيرادات لا ينطبق في ظل ظروف الارتباط، فيجب على المراجع أن يُضمِّن في توثيقه لأعمال المراجعة أسباب ذلك الاستنتاج.

III- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة والإشكالية المطروحة فيها، معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي في الكشف عن الغش وعلى من تقع مسؤولية ارتكاب الغش من خلال تطبيقه لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية.

ومن خلال دراستنا للمعيار يظهر لنا أن المعيار الدولي للتدقيق 240 بين مجموعة من النقاط وهي:

– اهتم المعيار الدولي للتدقيق 240 بوصف التلاعب والغش وخصائصه وعلاقته بالتقارير المالية؛

– أظهر المعيار أهمية ممارسة الشك المهني عند عملية التدقيق علي سجلات المنشاة لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

– أوضح طريقة الاتصال وأسلوبه بين المراجع وإدارة المنشاة محل التدقيق؛

– أظهر المعيار أهمية التواصل بين فريق المراجعة عند عملية التدقيق وكيف يتم التعامل عند اكتشاف حالات التلاعب والغش؛

– عرض المعيار الأساليب والإجراءات التي يجب إتباعها من قبل المدقق في حالة اكتشافه بعض التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية؛

– أظهر المعيار كيفية الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف علي الأخطاء والتلاعبات؛

– أظهر المعيار كيفية تقييم الأخطاء من قبل المدقق بعد الأخذ بعين الاعتبار تقييمه وفحصه لأنظمة الرقابة الداخلية؛

– كما أوضح المعيار الدولي للتدقيق 240 واجبات المدقق فيما يتعلق بتقييمه للقرائن الأدلة والتي من شأنها أن تؤكد رأي المدقق.

من هنا ينبغي على مهنة التدقيق الاستمرار في البحث بغية إيجاد إجراءات فعالة وقوية للحد من هذه الممارسات وكذلك لتوسع نطاق مسؤوليات المدققين بخصوص اكتشاف الخطأ أو التلاعبات الناجمة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية من الثقة في أراء وعدالة التقارير المالية المصرح بها المدقق في تقاريره عن المركز المالي.

- **نتائج الدارسة:**

توصلت الدراسة إلي جملة من النتائج تملت في ما يلي:

– تكمن مسؤوليات المراجع الخارجي في التأكد من صحة القائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها؛

– تتوقف نجاعة محافظ الحسابات في منهج عمليه وإتباع معيار المراجعة الدولي رقم 240 فهو خطوة نحو التنفيذ الجيد نحو المراجعة؛

– تقع مسؤولية ارتكاب الغش على كل من المؤسسة والإدارة والمكلفين بالرقابة حيث ويقوم محافظ الحسابات عند تأدية مهامه و باكتشافها والإبلاغ عنها ومعرفة مواطن الغش ونقاط الضعف في نظام الرقابة الذي يساهم في هذا الغش؛

– إن عملية تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات أمر في غاية الصعوبة لذلك يتحمل جزءا من المسؤولية المهنية في حالة لم يكتشف الأخطاء والغش باعتبار أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على تقريره لاتخاذ القرارات الخاصة بهم .

كما إن المعيار أظهر أن مسؤولية المراجع في اكتشاف الخطأ والغش لا تقتصر اتجاه المساهمين فقط بل حتى اتجاه الأطراف الأخرى المستفيدة من التقارير المالية وكذلك أظهر دوافع تحميل المدقق المسؤولية الأكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش من هذه دوافع ما يلي:

– إن تحميل المدقق لهذه المسؤولية تزيد من إمكانية الوثوق بالتقارير المالية؛

– إن التزام المدقق بهذه المسؤولية يزيد من ثقة المهتمين في إدارة في تقريره وانه يقوم بإعداد قوائم مالية خالية من التحريفات والتلاعبات؛

– إن تحميل المدقق مسؤولية أكبر عن اكتشاف التلاعبات والأخطاء يمكن الجهات المستفيدة تحميل المدقق عن أي أضرار تصيبهم، و المطالبة بالتعويضات في حالة إخفاقه في اكتشاف التلاعبات والأخطاء.

من هنا يظهر لنا إن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر أحد الأسباب التي أجبرت مجلس إصدار معايير التدقيق الدولية إلى تطوير معايير التدقيق الدولية بما فيها معيار التدقيق الدولي رقم 240، وذلك لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة للحد منها.

– الإحالات والمراجع :

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، معيار المراجعة (240) ، مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ، مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد ، السعودية (01 01, 2017). ص 03

[2] محمد التهامي طواهرية، مسعود صديقي ،المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص 140

[3] حسين القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، (1999) ،ص 130

[4] خالد راغب الخطيب وآخرون، دراسة متقدمة في التدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة ،عمان، الأردن، (2009) ،ص77

[5] فارس سعود القاضي، مدى مسؤولية المحاسب القانوني الأردني عن اكتشاف الغش في البيانات المالية في ظل معيار التدقيق الدولي 240 –دراسة ميدانية– ، قدمت رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة ال بيت ، المفرق، الأردن، (2009) ، ص 22

[6] غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية (المجلد الأولي) ، دار المسير للنشر ،عمان، الأردن (2006) ،ص 150

[7] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240، مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، الفقرة أ 11، (2003) ، ص 06

[8] هادي التميمي ، مدخل إلي التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2006 ، ص 77

[9] ليث عبود رشيد العبيدي، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجين في جمهورية العراق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم240، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ال بيت ، المفرق، الأردن، (2015) ، ص 23

[10] عاطف زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق (المجلد الأولي) ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2009) ،

[11] حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية (المجلد الجزء الأول) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2009) ، ص 205

[12] هاني العزب, ايهاب نظمي، تدقيق الحسابات الإطار النظري (المجلد الأولي) ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2012) ، ص 62

[13] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، (2004) ، ص 52

[14] خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية – (المجلد الرابعة) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، (2007) ، ص 43

[15] شيخ عبد القادر، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية دارسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ،العدد الثامن، (ديسمبر, 2018) ، ص 193

[16] Charles, W, M ulford, and Comisky Eugene, The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices , New York , JOHN WILEY & SONS, INC , 2002. P 27

[17] علاء مصطفى أحمد نفاع، "أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دارسة ميدانية"، قدمت هذه الرسالة إستكمال المتطبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة جرش ، الأردن (أوت, 2015) ، ص 88

[18] BENJAMIN, Rebecca Deborah, AMUDA SIYANBOLA Trimisiu Tunji, Creative accounting and investment decision in listed manufacturing firms in Nigeria, journnl of Accounting and Taxation 31) January, 2020 ، (Vol. 12 No.01

[19] Brijesh YadavCreative Accounting: An Empirical Study from Professional ProspectiveJournal International of Management and Social Sciences Research 2014 p 38

[20] محمد حمود أحمد صالح السياغي،دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر، رسالة بحث مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الخرطوم،السودان،(2018) ،ص 111

[21] علي بن موفقي، دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، 17 ديسمبر (2018) ، ص 73

[22] Nikolaos Arnis, Kostantinos K armanis, Gergios kolias , Detecting Creative Accounting in Businesses in Financial Distress, Accounting and Finance Research, 2019, p 233

[23] OYEDKUN , GODWIN EMMANUEL , NYN JUSTIFICATION FOR CREATIVE ACCOUNTING: WHERE ARE FRAUD , EXAMINERS , ACFE AFRICAN CONFERENCE, JOHANNESBURGN OCTOBER 15-17 2018, p 04

[24] K,O,Bankole ,I, O Ukolobi ,O , F Mcdubus, Creative Accounting Practices and Shareholders Wealth , Journal of International Accountinng and Taxation Reseqrch Group ,30 Decemer 2018, p 62-63

[25] سالم بن سعيد باعجاجه و محمود البدري شاكر خليفة، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على متخذي القرارات الاستثمارية في سوق رأس المال السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الإدارة، المجلد29 العدد 01 ، لسنة 2015، ص 05

[26] ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 09 ،العدد 32 ، (2015) ، ص 244

[27] عماد سليم الآغا ، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين ، (2011) ، ص 83

[28] بالرقي التيجاني، المحاسبة الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، العدد 12 ،السنة (2012) ، ص 37

[29] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 04

[30] الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، معيار المراجعة المصرية رقم 240، مسئولية المراقب بشان الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية ، الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ، مصر، ص 10.

[31] عبد الله تيسير سعدي احمد، دور معيار التدقيق الدولي رقم 240 في الحد من ممارسة دارة الأرباح من جهة نظر المحاسب القانوني الأردني، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ال بيت، المفرق الأردن، 2018 ، ص 17.

[32] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 06

[33] ليث عبود رشيد العبيدي، مرجع سابق، ص 37

[34] عبد الله تيسير سعدي احمد، مرجع سابق، ص ص 18- 19

[35] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص ص 07- 08

[36] ليث عبود رشيد العبيدي، مرجع سابق، ص 39

[37] ليث عبود رشيد العبيدي، مرجع سابق، ص 40

[38] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 10

[39] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 11

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

شبرو نذير، بن خليفه بالقاسم (2021)، **أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01 مكرر)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 93-106.

SCAN ME